

بدأت تظهر بدليل عجز المساعدات الاقتصادية الأجنبية خلال ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ عن سد عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بما جملته ٢٣٩ مليون دولار ، والاضطرار لخفض احتياطي العملات الأجنبية خلال نفس الأعوام بمقدار ٦٥٦ مليون دولار . غير أن هذه الظاهرة المقلقة لإسرائيل عولجت خلال ١٩٧٠ والنصف الأول من ١٩٧١ بتصاعد المعونات الرسمية الأمريكية تصاعدا شاهقا بحيث بلغت ١٠٠٠ مليون دولار للعامين ١٩٧٠ و ١٩٧١ حول منها ٥٠٠ مليون لعام ١٩٧٠ و ٣٠٠ حتى الآن لعام ١٩٧١ مع الوعد بتحويل الرصيد وهو ٢٠٠ في الأشهر المقبلة من ١٩٧١ . (وكذلك فإن التقارير الأولى تشير الى تصاعد المعونات من ألمانيا الاتحادية بموجب اتفاقية التعويضات الفردية) . ويلاحظ أن هذا التصاعد في المعونة الأمريكية والألمانية جاء بموازاة ازدياد متاعب إسرائيل الاقتصادية بالنسبة للمتاح من القطع الأجنبي مقارنة بالحاجة للقطع الأجنبي ، فان عجز ميزان المدفوعات لعام ١٩٧٠ — كما بينا — بلغ ١٢٦٥ مليون دولار (أي بما يفوق العجز لعام ١٩٦٩ بمبلغ ٣٦٥ مليون دولار — مع العلم أن العجز لعام ١٩٦٩ كان رقما قياسيا) ، كما أن عام ١٩٧١ يبدو وكأنه سيكون على نفس مستوى عام ١٩٧٠ بالنسبة للعجز .

٣ — الاستنتاج الثالث أن تطور الاقتصاد الإسرائيلي عبر السنين (فيما عدا ١٩٦٦ و ١٩٦٧) كان يسجل نموا حقيقيا ملحوظا (أي بالأسعار الثابتة) بلغ نحو ١٠ بالمائة سنويا في المتوسط ، مما جعل الناتج القومي يشكل قاعدة صلبة ثابتة لتوفير الموارد المتاحة الداخلية . كما يلاحظ أن فائض الاستيراد (أي تفوق المستوردات على المصدرات الذي يخلق عجز الحساب الجاري باستمرار) يجيء كمدمك إضافي فوق الناتج القومي وبصورة منتظمة يمكن الاعتماد عليها لتوفير جملة الموارد اللازمة لشتى الاستخدامات المدنية والعسكرية . وأخيرا فإن هذه المعونات كانت ترتفع باستمرار أثناء الإزمات أو المجابهات العسكرية مما يشير إلى وجوب افتراض إمكان أطمئنان إسرائيل إلى قيام المجموعات اليهودية في الخارج والحكومات الاستعمارية المائلة لإسرائيل بنجدة هذه في أيام الضيق المادي .

٢ — تمويل العبء العسكري : تبلغ الموازنة العسكرية للعام الحالي (١٩٧٠ — ٧١) نحو ١٦٢٥٠ مليون دولار . على أن هذا الرقم إنما يمثل الموازنة الظاهرة الصريحة ولا يشمل مخصصات أخرى متعددة مبررها الوحيد هو الاعتبار العسكري كانشاء المستوطنات في الأرض المحتلة وبناء الكثير من الطرق والقيام ببحوث علمية هدفها الاستعمالات العسكرية . كل هذه المخصصات تقع تحت وزارات غير وزارة الدفاع لكنها في الواقع مخصصات عسكرية . وهكذا فإن الموازنة العسكرية **الصريحة** التي تبلغ ٤٠ بالمائة من الموازنة العامة ونحو ٢٥ بالمائة من الناتج القومي و ٢٠ بالمائة من جملة الموارد المتاحة ، هي في الواقع أقرب إلى ثلث الناتج القومي منها إلى الربع ، وإلى نصف الموازنة منها إلى ٤٠ بالمائة منها .

يبدر التساؤل هنا حول تمويل هذه الموازنة ، فإن تمويلها من جملة الموارد المتاحة ، حتى مع أخذ المستوى المرتفع للمعونات الاقتصادية في السنوات الأربع ١٩٦٧ — ١٩٧٠ يظل عملية مرهقة . ذلك أن إعادة توزيع الموارد بشكل يسمح بتوجيه ربع إلى ثلث الناتج القومي — أو نحو خمس جملة الموارد المتاحة — صوب الدفاع من شأنه أن يوقع نمط توزيع الموارد واستخداماتها في فوضى . فسيضطر الاستهلاك إلى التضحية بشيء من نصيبه ، وقد يكون هذا مقبولا لدى الإسرائيليين الذين الفوا التضحية . لكن الأمر الأهم هو الاضطرار لضغط التثمين كذلك مما سيؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي وخفض القدرة على استيعاب المهاجرين والضغط على الخدمات العامة نفسها بالتالي . فاذا